

سعد وقال الابهري اما حال من فاعل بفتح ا و من مفعول و
 اما مفعول مطلق و اما موصولة او موصولة خض مبلغ الرويت
 كما سمي بهذا الرعاء لان ساع 2 نضارة العلم و كذا
 الست في اذاه الرعاء بما يتسبب حاله و هذا يدل على
 الحديث و فضل و درجت طلابه حيث خضتهم النبي عليه السلام
 بوعاء لم يشو له فيه احد من الامم و اولم يكن في طلب و حفظ
 و تكليف فائدة سوى ان يستفيد من هذه الرعاء المارة
 لكذلك فائدة و غنما و جلا في الروايات خطا و قسا و قال
 محي السنة اختلف في نقل الحديث بالمعنى و الجواز ذهب
 الحن و الشافعي و الخبي و قال مجاهد نقص من الحديث ما
 شئت و لا تريد و قال سفيان ان قلت حديثك ما سمعت
 فلا تصدق في فاغا هو المعنى و قال وكيع ان لم يكن المعنى
 و اسما فقد هلك الناس و قال ايوب عن ابن سيرين
 كنت اسمع الحديث عن عشرة و اللفظ مختلف و المعنى
 واحد و ذهب قوم الا اتباع اللفظ منهم ابن عمر و قوله
 القاسم بن محمد و ابن سيرين و اولاد بن ابي و ابن عبيد
 و قال محي السنة الرواية بالمعنى حرام عند جماعة من العلماء
 و جازية عند اكثرهم و الاول اجتنابها قلت الا عند
 نسيان اللفظ قرب يبلغ بفتح اللام المشددة اي تقول
 اليه و موصول اليه او على اي احفظ الحديث و اضطرر اليه
 و اتقن لمن سماعي من سمي او لا و ثانيا رواة
 الرواية و ابن ماجه اي عن ابيه مسعود و رواه احمد
 و ابن حبان على ما جامع الصفي و روى الترمذي و ايضا
 عن زهير بن ثابت و لفظه نحو الله امرء سمع منا حديثا
 فحفظ حتى يتلف غيره و في حامله فمق الامن هو من ورت
 حامله لم ليس بقيق و في اختلاف الفاظ هذا الحديث
 على جواز رواية الحديث بالمعنى لان الظاهر ان الحلال
 اللفظ انما نشأ عن الرواية و انه اعلم و رواه البخاري
 عن ابي بردة و عن ابن عباس قال قال رسول الله

عليه السلام اتقوا الحديث اي اخذوا روايته عنى و
 المعنى لا تحذروا عنى الا ما علمتم ان من حديثه قال البيهقي
 يجوز ان يراد بالحديث الاسم فالمصنف يحذف اي اخذوا
 روايته بالحديث و يجوز ان يكون قولا بمعنى مفعول و عنى متعلق
 به و الاستثناء منقطع و المعنى اخذوا رواها لا تعلمونه
 من الحديث عنى لكن لا تحذروا رواها تعلمونه و الظاهر ان
 العلم هنا يشمل الظن فانهم اذا جوزوا الشهادتين مع
 انها اضيق من الرواية اتفاقا فلا يجوز ان الرواية
 اولى و يؤيده ان يجوز في الرواية الاعتماد على المظن لا على
 الشهادة عند الجمهور اي اقتصر في كذب اي اقتصر على
 سمع الذي الاخطاء فليتبوا مقفده اي ليهي مكانه
 من النار فيه الامر للشهد به و الوعيد و قيل الامر بمعنى
 الخبر رواه الترمذي اي عن ابن عباس و رواه ابن ماجه
 عن ابن مسعود و جابر و لم يذكر اي ابن ماجه اتقوا
 الحديث عنى الا ما علمتم يعني و اتقوا ايضا من قول فانها
 للتفريع على ما قلنا قال ابن حجر في هذا من المزيل نظر لان
 ابن ماجه اذ لم يذكر ذلك هذا هو حديث البخاري الذي قوت
 اول الفصل الاول فلا يجزم الا ذكره و لا انما نسبة الابن
 ماجه انتهى و فيه انه ليس هو حديث البخاري بل بعض
 مسبوقة بحال اخرى في حديثه و افار المصنف لهذا ان
 هذه الجملة حديث مستقل رواه ابن ماجه و عن ابن
 عباس لم يتعل عن التلخيص الصغير اليه غيره و في نسخة
 عنه لاث الاصل المصدر في اول الحديث قال قال رسول
 الله عليه السلام من قال آء من تكلم في القرآن في معناه او
 فراءه ترابى اي من تعلقا نفس من غير تبسع او قال الاعم
 من اهل اللغة و الرواية المطابقة للقرآن و الرواية بل
 بحسب ما يقتضيه عقل و هو ما يتوقف على النقل بالانحلال
 للنقل في السبب الشذو و التامس و المنسوخ و ما يتعلق
 بالقصص و الاحكام او بحسب ما يقتضيه ظاهرا نقلا و هو مما